IEREK PRESS
Academic Research Community

BAHETH
Arabian Researchers Database

BAHETH Print ISSN:(2536 - 9946)
http://www.ierek.com/press

CrossMark

المجلة الدولية في:
العمـــارة والهندســـــة والتكنولوجيـــــا

DOI: 10.21625/baheth.v1i1.194

الخصائص المعمارية لمنشآت الأوقاف في العصر المملوكي

إسلام أحمد عبد القدوس [1] **ايمان محمد عيد عطية**[1] **محمد عادل شبل**

باحث دكتوراة *أستاذ العمارة وتاريخ ونظريات العمارة* *مدرس العمارة*

كلية الهندسة – جامعة المنوفية

الكليمات الدلالية

الوقف، التصميم المعماري، العمارة الإسلامية، الصيغ الوقفية

الملخص

نشأت الأوقاف كنظام أهلى إجتماعى يهدفُ لِتقديم خدمات روحية ودنيوية للمنتفعين بهدف الإحسان العام مبنية على شرط التأبيد والإستمرارية فى عمل الخير، ومثلت المنشئات المعمارية أهم أُصُول الأوقاف المادية التى يمكن الإعتماد عليها لتوفير هذه الأنشطة، ما أدى لتنوع كبير فى أشكال وخدمات المنشئات الوقفية وأظهر إبداعا بين شقوق الوقف جميعا من تلبية لشروط الواقفين والحفاظ على وظيفة ونفع الموقوف و إستدامة وتطور الموقوف عليه، و يكمن سر نجاح هذه المنظومة فى خطة التشغيل والصيانة التى وضعها الواقفون والمعروفة (بصيغ الوقف أو الوقفية)، وتمثل الصيغ الوقفية أهم شروط الواقفين و توضح خططهم الموضوعة بغرض إستدامة هذه المنظومة، وتشرح الكفاءة المطلوبة لأداء المنشأ لوظائفه، فإحتوت هذه الصيغ على رؤية متكاملة لسبل إدارة وصيانة العمران الوقفى التاريخى و مثلت سجلاً زاخراً يشرح ويترجم ويربط بين الشق الإقتصادى والعمرانى كعامل أساسى للحفاظ على أنسجة المدن التاريخية.

وتعانى الأصول الوقفية الأن من إهمال يدفعنا للبحث عن أسبابه، و هل هذا القصوريرجع إلى النظام وعجزه عن تحقيق الإستدامة التى يهدف إليها، وإذا عاشت هذه المنشئات لفترات كبيرة من الإزدهار والرخاء، فهل يرجع ذلك إلى الطريقة التى كانت تدار بواسطتها، أو إلى قدرة النظام الوقفى القديم على التعاطى بمرونة مع متغيرات العصر.

ويهدف البحث لتحليل الشق المعمارى فى بعض الصيغ الوقفية والتصميم المعماري للمنشئات الوقفية المساندة استثماريا، بهدف إستنباط خصائصها المعمارية، من خلال نموذج تحليلي مبنى على نظرية فيتروفيوس وقيم الوقف من خلال إستراتيجية بحث كيفية.

Abstract

Waqf is the retention of a specific thing in trust and the devotion of its profit or products in charity to the poor or

المنارة للاستشارات

other good objectives, it is grown as economic system to provides a social & spiritual services in a continuous system to distribute its property investment returns as a charity, *Awqaf* purpose is varied through historical eras and the relationship between the *Waqf*, architecture and urbanism is a very old, The immortalization concept in *Awqaf* creates sustainable criteria to conserve buildings through a parallel investment attached like (Markets, Khan, Hamam, hotel…etc) to provide operating expenses & maintenance fees for its endowment buildings to sustain it, so *Awqaf* buildings footprint ratio extended until almost dominate most of buildings area in Muslim mega cities like (Cairo, Jerusalem, Istanbul,….) which contribute developing its urban tissue & conserve its buildings till now & that is beside its role in establish new Muslim cities by making Waqf building starting point to form its new urban development.

Awqaf contribution extended from urban level to architecture level and set criteria for building conservation based on developing systems to manage, maintain and conserve its buildings, which led to produce new architectural styles contain basic architectural values (functionality, durability & beauty) and added to it sustainability value.

This paper attempts to clarify architectural values in Awqaf buildings by analyzing *Waqf* formulas and architectural designs for buildings through ages, to show the effect of design in buildings conservation by using historical descriptive approach & analytical methods

1. المقدمة:

الوقف هو حبس الإصول وتسبيل المنافع بغرض البر والإحسان، وقد تشكلت ملامح النموذج المعماري الوقفي من خلال الممارسة الإجتماعية التاريخية لنظام الوقف الإسلامي عبر العقود وضمن إطار قيم الوقف ومقاصده، ومن أهم خصائصه أنه يستجيب لشروط نظريات العمارة ومتطلباتها كالمنفعة والمتانة والجمال والنمو، في الوقت نفسه تقدم المنشآت المعمارية الوقفية خدماتها ومنافعها على مستوى عال من الجودة والتميز والرقي. ومثلت المنشئات الوقفية مرجعا للطرز المعمارية المعبرة عن جودة التصميم وتحقيق شروط النظرية المعمارية من منفعة متانة وجمال، وقد عمد الواقفون للعديد من الاجراءات لتثبيت عملية الوقف وتقييدها بالشروط التي من الممكن ان تحافظ على المبنى الوقفي من العبث والخراب من خلال عقد قانوني يسمى حجة الوقف، وهي عقد انشاء الوقف في صورة سند مكتوب ووثيقة رسمية تتضمن معلومات الواقف والموقوف عليه والموقوف وغيرها من المعلومات التاريخية والاجتماعية، وفيها يفصح الواقف عن مجموعة من المعلومات التي تتعلق بالوقف المراد انشأوه وهو يعبر عن مرحلة التخطيط والتصميم والكيفية التي تدار بها الاصول الوقفية من منشأت ومباني وغيرها وتحديد جهت استحقاق منافعه وتحديد آجاله والشروط والمواصفات التي يحددها الواقف في حجة وقفه، والتي منحها الفقهاء صفة الالزام الواجب مراعاتها شرعا، فالناظر أو المعمار المكلف بالبناء ملزم بتنفيذ شروط الواقف في تشييد العمائر الوقفية[1]. وقد ارتبط كل وقف من هذه الاوقاف بحجة شرعية، توضح اركان ذلك الوقف والغرض منه وحجم وكيفية الاستفادة من ريعه ونوعية المستفيدين من الوقف وعددهم، والموظفين والخدم القائمين على رعاية شؤون المؤسسة، وتعتبر الحجج وثيقة قانونية توضح الاطار العام لنظام الوقف في تلك العصور، وقد عمد الواقفين ايضا الى الإعلام عن

المنارة للاستشارات

أوقافهم حتى يعرف الناس على إختلاف طبقاتهم بالوقف وشروطه، وذلك عن طريق زف كتاب الوقف بالأغاني في الشوارع فضلا عن الحفلات التي تقام عادة عند افتتاح المنشآت الموقوفة مثل المدرسة وغيرها، إضافة لذلك كانت تشمل حجج الوقف على الكثير من المعلومات الخاصة بعمارة المنشأة الموقوفة من حيث وصف البناء ودقة تعريفه معماريا وزخرفيا، غير ذلك من التفاصيل التي جعلت حجة وقف (قايتباي) تصل إلى خمسة واربعين مترا في الطول وأربعين سنتيمترا في العرض، ولقد قام بعضهم (تأكيداً لأوقافهم وحرصا على بقائها) بنقش ملخص لكتاب وقفه على الحجر أو الخشب داخل المنشآت التي قاموا بوقفها وهناك أمثلة متعددة لذلك من ابرزها بعض وقفيات السلطان قايتباي المنقوشة على واجهة الوكالة التي أنشأها بالقرب من باب النصر، وبعض وقفيات السلطان برسباي المنقوشة على حجر بمدرسته الاشرفية بالقاهرة وعلى واجهة الخانقاه الملحقة بمدفنه، كذلك يوجد جزء من وقفية للسلطان الغوري على بلاطات من القيشاني، وبذلك عمل نظام الوقف على تطوير المباني العامة[ii]، وساهمت المحاولات الدائمة للتكيف الوظيفي للمنشأت مع متطلبات العصر في ظهور انماط متغيرة في المباني طبقا للتغير الدائم في الوظيفة بغرض استدامة النفع الاقتصادي المتولد من هذه المنشئات، مما انعكس على التصميم المعماري للمنشئات لها، ويمكن للوقفيات والوثائق المختلفة المحفوظة كالرسومات المتوفرة للمنشأت الوقفية ان تلقي الكثير من الضوء على الشكل التصميمي للمنشأت الوقفية وعلاقته بنظم الادارة والاقتصاد.

ويسعى البحث من خلال الدراسة التحليلية تحديد دور صيغ الوقف في الحفاظ على المنشئات المعمارية بإستخدام إستراتيجية بحث كيفية ونموذج تحليلي مبنى على مبادىء وخصائص الأوقاف المستنبطة من الصيغ الوقفية ونظرية فيتروفيوس في العمارة.

الإطار النظري والتعريفات:

1.1. صيغة الوقف وشروطها فقهيا:[iii]

المراد بصيغة الوقف: ما يصدر عن الواقف من الألفاظ والأفعال الدالة على إنشاء الوقف، أو هي: ما يدل على إرادة الواقف من لفظ، أو ما يقوم مقامه. ولها اهمية كبرى في تحديد الملامح العامة والشروط الخاصة للواقف في وقفه، لذلك حرصوا كل الحرص على ان تكون هذه الصيغة (الوقفية) متوافقة تماما مع الشريعة، وتهدف الى جلب المصالح بكافة انواعها ومن ثم فإننا وجدناهم يضعون مجموعة من الضوابط العامة، من اجل استثمار هذه الاوقاف على أفضل صورة مطلوبة، وذلك للحفاظ على القيمة الاساسية للوقف وهي الاستمرارية والإستدامة فى اداء وظيفته.

والصيغة:" لفظ يشعر بالمراد صريحا، كوقفت، وسبلت، وحبست كذا على كذا، وكناية: كحرمت، وابدت هذا للفقراء، وكتصدقت به على الفقراء "، فهي الشروط التي يضعها الواقف، ويحدد من خلالها غاية واقفة والية العمل به وفيه.
اشترط الفقهاء في الصيغة مجموعة من الشروط حتى تكون صحيحة على الوجه المطلوب تحقيقه، فاشترطوا:

- ان تكون جازمة، فلا ينعقد الوقف بالوعد.
- ان تكون منجزة، أي الا يكون معلقا على شرط.
- ان تكون الصيغة مؤبدة، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها) (رواه البخاري)، واللافت ان الفقهاء قد اجازوا للمسجد –خاصة-صحة الوقف، وفساد أي شرط قد يلحق بالصيغة، لذا لو قال الواقف في صيغته:" جعلته مسجدا سنة، فأنه يصبح مؤبدا، كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا، وهو لا يفسد بالشرط الفاسد".
- ان تكون الصيغة معينة المصرف، وقد اختلف الفقهاء فى اشتراط تعيين المصرف في صيغة الوقف، فمنهم من جزم بشرط تحديد المصرف ومنهم من اكتفى بإطلاقه في مصارف البر.
- الا يكون في صيغة الوقف شرط يؤثر في أصل الوقف، وينافى مقتضاه، ككل شرط ينافي لزوم الوقف او تأبيده، وقد اجاز الفقهاء بصحة استبدال الوقف (كالأرض الموقوفة وسواها ...) اعمالا بمبدأ المصلحة وتأكيدا على مبدأ الاستمرارية فى العودة بالنفع على مستحقيها[iv].

المنارة للاستشارات

1.2. التأبيد الوقفي:

تشير قيمة الاستدامة (الديمومة) أو ما تعرف في فقه الوقف "بالتأبيد" إلى أن الوقف المؤبد يتضاعف فيه الأجر أضعافا كثيرة وتستمر خيراته طيلة وجوده، كما يجري أجره بإذن الله للواقف ما استمر جريانه، فهو صدقة جارية مستمرة بشكلها الأتم وصورتها الأكمل إن فكرة الاستدامة أو التأبيد لا تتحقق إلا من خلال الوقف على الأرض، أما في المباني فلا يوجد فيها الاستمرارية لأنها تنهدم مع الزمن لو تركت على حالتها إلا بما فعله الواقفون من خلال إضافة عنصر جديد هو الإنفاق على الصيانة والترميم المستمرين، أضف إلى ذلك ما كان يفعله الواقف من ضمان شرط الترميم والصيانة من أجل استمرار وديمومة الأصل الثابت المنتج من هنا كان تضمين الوقف لتحقيق كونه صدقة جارية من أهم الدوافع في رغبات الواقفين، مما أدى إلى ظهورنوعين من المنشآت الوقفية وهما، المنشآت الخيرية التي تقدم الخدمة المطلوبة والمنشآت المساعدة التي تدرالدخل للمنشئات الخيرية . وقد كان الواقف حريصا على ضمان نوع من التوازن بين المنشآت الخيرية والمنشآت المساعدة لكي لايتعطل عمل الوقف بعد موته، فأي خلل في هذا التوازن، وبالتحديد أي تقصير أو تلاعب في عمل المنشآت المساعدة، يؤدي إلى نقص في الدخل، ومن ثم تراجع أو توقف العمل فيالمنشآت الخيرية مما ينتهي بالوقف إلى الخراب والاضمحلال، وضمن هذا التوازن لا يدخل فقط تغطية الخدمات المجانية التي تقدمها المنشآت الخيرية، بل يشمل الأمر أيضا نفقات ترميم هذه المنشآت من وقت لآخر لكي تصمد في وجه الزمن كما أنه وفي العصر الأيوبي وكذا المملوكي– في القاهرة كان الحرص الشديد على الأوقاف، لدرجة أن كل وثيقة وقفية نصت على أن يبدأ ناظر الوقف بالصرف على عمارة الأعيان الموقوفة وترميمها أولا ولو صرف معظم الريع، حتى ولو أدى ذلك إلى قطع مرتبات المستحقين وأرباب الوظائف باستثناء المؤذنين والإمام والخطيب، وحتى ولو كان المحتاج أولاد الواقف كما أنه ومن دراسة الوثائق الوقفية يتضح دور الوقف في الحفاظ على المباني الموقوفة، بما تضمنته هذه الوثائق من وصف دقيق للمبنى يحدد شكله ومحتوياته حتى يبقى على حاله، ويعمل المباشرون على الوقف على الحفاظ عليه وإعادة ما يتهدم منه في إطار هذا الوصف الموثق، كما أنه في هذا الوصف حماية للمبنى من أي اعتداء على جزء منه، وفي ذلك مايساعد على بقاء المنشأ واستمراره في أداء وظيفته التي أنشئ من أجلها بصورة طبيعية .

1.3. مبادىءالعمارة في الأوقاف:

هناك أربعة مبادئ توجيهية تشرح مشاركة الأوقاف وفلسفته في الحفاظ العمراني والمعماري:

1.3.1. **الشمولية Comprehensive:** إن العمل الوقفي هو عمل متعدد الابعاد والجوانب، ويحتوي على منظومة حضارية متكاملة، من أجل إتمام عمل واحد او خدمة واحدة صحيحة، فمثلا إذا أراد شخص بناء مدرسة ووقفها، فإنه سيقوم بإنشاء منظومة اقتصادية مصاحبة وبالطبع كلها أنشطة تتم في النطاق الحضري للمدينة، وبالتالي ستتكون سلسلة من العقارات والمحلات والأراضي من اجل إتمام هذه المدرسة، وكل ذلك بهدف ضمان استمرارية وظيفة المنشأ واستمرارية وجودة الخدمات التي تؤدى داخله، ووفقا لذلك فإن الوضع الاقتصادي وأسلوب التحكم في الإيرادات وكيفية التعامل معها يحدد بشكل كبير مدى نجاح الوقف، وتتضمن الوقفيات نصوص صريحة تخصص نسبة من الإيرادات لعمليات صيانة المنشأت الوقفية والمباني الاقتصادية المساندة لها.

وبالتالي فإن مبدأ الشمولية في الأوقاف يعني ان المبنى الموقوف ليس فقط هو المعني بالرعاية والاهتمام، ولكن المنظومة الوقفية تقتضى دائما شمولية الفعل الاقتصادي والعمراني، وتهدف لربط المبنى بمحيطه، من اجل تحقيق اقصى استفادة للوظيفة الرئيسية التي نشأ من اجلها الوقف، وتتحق الشمولية الوقفية عن طريق التأثير التجميعي لمجموعة من الأوقاف المستمرة خلال نسيج المدينة، دون وجود إدارة مركزية تنسيقية بينهم، ولكنها تعمل كأنوية خدمية شاملة تؤثر في وسطها المحيط، وتعمل كمركز تجاري واجتماعي نشط.

وقد أدى التنوع في أغراض الوقف الى وجود تنوع اخر في طبيعة المباني الموقوفة، من حيث استعمالها والخدمة التي تؤديها للمجتمع، بل وقد تعدى الامر ذلك الى اختلافها من حيث الهدف المرجو من حيث ايقافها، ويمكن تلخيص أنواع المباني الموقوفة الى:

1.3.1.1. **المباني الموقوفة حسب شكل الوقف:** فالوقف نزعان خيري واهلي، وتبعا لذلك تتواجد المباني الموقوفة على نوعين :

المنارة للاستشارات

1.3.1.1.1. **المباني الموقوفة خيريا:** الوقف الخيري لا يقتصر على الانفاق على الأغراض الدينية، بل يتعداه الى جميع أوجه البر والخير التخرى التي تحقق الفائدة للمجتمع، وتبعا لذلك يمكن تصنيف مباني الوقف الخيرية بدورها الى نوعين رئيسيين، الأول هو المباني الدينية التي تنتج المساجد وأماكن الصلاة والعبادة والأنشطة الدينية الأخرى، واما الثاني فهو القسم الاجتماعي الثقافي، وهو ما يخصص من عقارات واموال لوجوه البر المتنوعة من خدمات صحية وثقافية وتعليمية واجتماعية.

1.3.1.1.2. **المباني الموقوفة ذريا:** وهي مباني عادية سكنية او تجارية او غيرها، يوقفها من يملكها على ذريتهم، حيث تنتفع ذرية الواقف من بعده بالعقار دون ان تتملكه، فالمباني الموقوفة ذريا ممنوعة من البيع والشراء والهبة والتوارث.

1.3.1.1.3. **المباني الموقوفة حسب الهدف من الوقف**:

ان في تواجد هذا الكم الهائل والمتنوع من المباني التي تقدم مختلف الخدمات، حاجة اكبر لمصدر تمويل دائم، تجعل هذه المباني قادرة على القيام بمهامها، ولهذ السبب لجا الواقفون الى انشاء عقارات مساندة للعقارات الموقوفة، وظيفتها ان تدر دخلا منتظما وغير متذبذب من التمويل، لتوفير المصاريف الأساسية اللازمة لتأمين قيام الوقف الأساسي بمصاريفه وواجباته المناطة به، ولقد أفرز ذلك نوعين من العقارات من حيث وظيفتها في المجتمع هما:

أ- **المباني الأساسية:** وهي العقارات الأساسية الخدمية التي تستعمل بنفسها في غرض الوقف مثل المسجد بمبناه وفرشه، والمدرسة بعقارها وتجهيزاتها.

ب- **العقارات المساندة الاستثمارية:** وهي عقارات موقوفة على استثمارات صناعية أو زراعية او تجارية او خدمية، ليست هي المقصودة بالوقف لذواتها، ولكنها يقصد منها إنتاج عائد إيرادي صاف يتم صرفه على أغراض الوقف لمبانى أخرى، فالأملاك الإستثمارية في هذه الحالة يمكن أن تنتج أي سلعة أو خدمة مباحة تباع لطالبيها في السوق، وتستعمل إيراداتها الصافية في الإنفاق على غرض الوقف[v].

1.3.1.2. الجودة Quality of the Common:

إن ضمان جودة المباني المساندة هو أمر ضروري لإستمرارية الوظيفة الأصلية وتحقيق مصدر دخل لها، والأوقاف هي منظومة مستدامة واحدة على كل المستويات، وقد خلق مبدأ (التأبيد)[vi] الوقفي بيئة مستدامة ساهمت في وصول أغلب هذه الانسجة العمرانية بأشكالها الاصلية إلينا بالإضافة إلى أن مبدأ (الإثمار)[vii] الوقفي جعل من تطور المدن ضرورة حتمية لتنويع مصادر الإستثمار العمراني بها.

ومفهوم الاستدامة الوقفية يعني الاستمرارية للوظيفة او المؤسسة او الدور الذي تؤديه، بغرض تحقيق الأهداف المعلنة له، لذلك فإن مفهوم الاستدامة يتحقق من خلال:

- قابلية الاستمرار على مدى زمني طويل.
- تحقيق الأهداف والغايات من استمراريته، وبصورة تجعل من وجوده ضرورة اجتماعية وحضارية.
- التوازن في الحركة، بمعنى ان لا يحقق من الاضرار ما يجعل من المنافع الناتجة عنه باهظة الثمن.
- تحقيق التوازن بين الأجيال والازمنة، بمعنى الأ يجعل من الأجيال القادمة عديمة التغيير، عديمة الإضافة، ويخلق من ذاته معادلة تجعل الاسهام البشري فيه مستمرا، وغير منقطع، بمعنى الأ يكون المستقبل فقط لجني الثمار دون إضافة.
- تكون حركته عادلة في إيقاعها، بما يعني التوازن بين توظيف الموارد وبين الناتج عنها، بحيث لا يكون هناك خلل هيكلي في العملية الناتجة عن التنمية، وعن إستخدام تلك الموارد.
- يكون هناك تراكما بصورة معتدلة يؤدي لتغيير نوعي بالصورة نفسها.

تلك العناصر عندما تنطبق على المؤسسة، أو العملية، او الوظيفة، أو الفعل الحضاري، حينها تكون مؤسسة وقفية بخصائص جودة مستدامة، وتكون التنمية الناتجة عنها شاملة[viii].

المنارة للاستشارات

1.3.1.3. استمرارية الوظيفة Functional Value:

هناك علاقة بين المبني ووظيفته، والهدف الرئيسي لأي وقف هو تأدية خدمة مستمرة ومؤبدة، وبالتالي فإن المبنى الوقفي هو مبنى مستمر الوظيفة، ولا يمكن تركه يتحول لأنقاض، وحتى لو ضمرت وظيفته، فيجب عليه تأدية نفع للمجتمع.

1.3.1.4. الاستقلالية والحكم الذاتي Autonomy:

دائما ما تُظهر الأوقاف درجة كبيرة من اللامركزية والاستقلالية، فهي ليست مستقلة فقط عن المركزية الحكومية، ولكنها مستقلة أيضا عن أي مركزية إدارية، ويدار أي وقف طبقا لقوانينه وقواعده المحددة، والتي اقرها الواقف في وقفيته، وحتى القضاء الشرعي دائما ما يحكم من وجهة نظر الواقف في وصيته، وبالتالي فقدإنعكس ذلك على العمارة والعمران، واظهر تجارب مختلفة للعمران الوقفي بداية من مرحلة التصميم حتى مرحلة التشغيل والصيانة.

2. الدراسة التحليلية:

2.1. منشآت وقفية السلطان الناصر محمد:

في الثاني عشر من جمادى الأولى عام 726 هـ الموافق 1326م ، اشترى السلطان المملوكي الناصر محمد ملكيات ضخمة من المنشأت في مدينة الإسكندرية بغرض تمويل المتطلبات المتزايدة في الرواتب والبدلات للمقيمين والقائمين على أعمال الخانقاة الصوفية في مدينة (سرياقوس) والتي تبعد حوالي 20 ميل شمال شرق مدينة القاهرة، وقد كان أنشأ هذا الوقف في السنة السابقة، وقد سجلت عملية شراء واسباب شراء هذه المنشئات في وثيقة الوقف (الوقفية)، وهذه الوقفية محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وقد تم فيها ذكر الوصف الدقيق لعدد من المنشئات، بالإضافة لوصف موقع المنشا في مدينة الإسكندرية، وهذه التفاصيل من الممكن الإعتماد عليها لوضع تصور لشكل هذه المنشئات وتصميمها وتكوينها المعماري بالإضافة للمساحة التي تشغلها ، مما يمكنا من الإعتماد عليه لإلقاء الكثير من الضوء على تصميم المنشئات الوقفية في هذه الفترة ويعطي تصور واضح للعلاقة بين فلسفة اختيار المواقع والتصميم والعوائد الإقتصادية المنتظرة منه.

تم نشر وثائق هذه الوقفية بواسطة (محمد محمد أمين)[ix] في 1982م، وفي محاولة لإعادة بناء خريطة لعمران مدينة الإسكندرية تمكن Niall Christie [x] عام 2004م من إعادة بناء الشكل التصميمي لهذه المنشئات عن طريق ترجمة دقيقة وتحليل لمفردات الوقفية من السطر رقم 15 للسطرررقم 91 من الوقفية في محاولة لتحليل الشكل التصميمي للمنشئات المساندة الوقفية [xi] واستنباط القيم المعمارية التي يمكن ان تضيفها الصيغ الوقفية وتوثر في قيم الاستدامة، عن طريق وضعها في نموذج تحليلي نقوم فيه بتحليل الوظيفة من خلال نموذج يقيس التصميم المعماري للمنشآت ومدى تحقيقها لمبادىء الوقف في العمارة .

2.1.1. فندق البيض والقصب:

تعتبر الفنادق مثالا للمنشآت الوقفية التي أمنت حزمة من الخدمات والمنافع، التي كانت تشيد لأداء وظيفة توفير الإيواء، والراحة للمسافرين والقوافل، وحفظ البضائع، فقد كانت عبارة عن أبنية تشيد لأداء وظيفة إيواء المسافرين على طرق القوافل، وكان العرب يسمونها "فندقا او وكالة"، ثم إنتشر هذا المعمار داخل المدن خاصة التجارية منها، وهي على انواع: الخانات والقيسريات والوكالات، وكانت كلها متشابهة تقريبا في خدماتها، ولها سمات تصميمية وإنشائية متقاربة، وقد كان تخطيط هذا المعمار يتكون من مدخل رئيسي في الواجهة الرئيسية يؤدي إلى فناء مكشوف هو الفناء الأوسط التقليدي ولكن على مساحة أكبر، وتحيط به وحدات مختلفة، منها الطابق الأرضي يستعمل كمحلات لعرض السلع والبضائع المختلفة، او مستودعات للبضائع المجلوبة، أو إسطبلات للدواب، أما الطوابق العلوية فكانت حجرات مرصوصة بجانب بعضها البعض يصل بينها ممرات تطل على الفناء، وكان بعضها مكونا من طابقين على نظام الفنادق في يومنا هذا من حيث إستغلال حجرة للمعيشة وباقي الحجرات للنوم ومعها مطبخ صغير، إضافة لدورة للمياه[xii].

والملكية الأولى الموصوفة في هذه الوقفية هي لفندق يسمى (فندق البيض والقصب) ، والفندق هنا تعنى مكان لتخزين البضائع ويمكن لصاحب التجارة فيه من المبيت والاقامة هو وحيواناته، وهي وظيفة ظهرت في الوثائق

المنارة للاستشارات

التاريخية طبقا ل (اوليفيا ريمي Olivia Remie)[xiii] في عام 896م - 284هـ وإستمرت في الإنتشار في أكثر البلاد الإسلامية وكان أكثر مستخدميها من التجار. وكان يوجد عدة طرق لإدارة وتشغيل هذه الفنادق، فبعضها كان يدار بواسطة العائلات أو الأفراد والذين كانوا يعملوا بدورهم في التجارة أيضا، وقد كانت هذه الفنادق مخصصة إما لمجموعة محددة من التجار أو لنوع معين من التجارة أو لجنسية معينة من التجار، مما يفسر تنوع في القالب التصميمي لأشكالها طبقا للفئة المستهدفة من اسخدامه. وقد كان النوع الأخير هو أكثر الأمثلة ظهورا في مدينة الإسكندرية بحكم موقعها وكونها أكبر مركز تجاري بين الشرق والغرب.

ونجد أن اسم المنشأ المذكور في الوثيقة يشير مباشرة أنه كان مخصص لتجار (البيض والقصب) وليس لجنسية محددة أو فئة محددة من التجار، وقد اوضحت الوقفية مكان الفندق في الجزء الشمالي من (المحاجة العظمى) على الطريق الرئيسي الرابط من باب رشيد والنهاية الشرقية للاسكندرية عند الباب الاخضر في النهاية الغربية، مما يوضح ان السكندريين إستخدموا الميناء الغربي للمدينة في حالة البضائع التي تحتاج نقل سريع مثل (البيض والقصب) ويشرح فلسفة إختيار الموقع طبقا لوظيفة المنشأ.

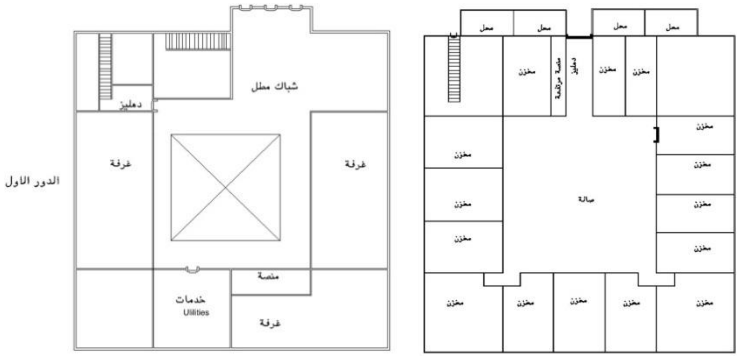

شكل رقم (1-1)

المسقط الأفقي للدور الأرضي والأول لفندق البيض والقصب

المصدر: رسم الباحث، عن ورقة بحثية بعنوان (إعادة بناء الإسكندرية في العصور الوسطى)[xiv]

وصف الفندق: ان نسق هذه الفندق في حد ذاته يظهر مختلف قليلا عن فنادق الإسكندرية الاخرى في القرون الوسطى، فهو يتكون في الدور الارضي من مدخل يؤدي لدهليز يصل لصالة مركزية (قاعة) محاطة بغرف أخرى معظمها من المخازن التي تعلوها قبو او خزانة في الجانب الشرقي، ومسقط الدور الأول مشابه لهذا الوصف فهو مكون من صالة مركزية محاطة بغرفتين احداها للمؤن والأخرى للمنافع، تعلوهما نافذة تفتح للخارج من ناحية السور الشمالي، ومباشرة فوقها غرفة اصغر(شكل رقم 1-1)، وأهم مصادر لشكل هذه الفندق هو الرحالة الالماني (فيلكس فابري Felix Fabri)[xv] والذي سافر الى مدينة الاسكندرية عام 1483م -887هـ ، وقد وصف بعض الفنادق بمدينة الاسكندرية والتي شاهدها، وقد شبه هذا الفندق بالفنادق المشيدة بمدينة برشلونة (كتالونيا) حيث كانت تنتظم الفراغات الداخلية والغرف بالفندق حول فناء مركزي.

ونجد أن هذا التصميم ذو المسقط المركزي المفتوح فراغاته على فناء هو السمة المميزة لهذا النوع من الفنادق في مدينة الإسكندرية، لأنه يعطي مساحة للمناورة بحزم البضائع ويوفر حركة آمنة وانسيابية لعملية التخزين، بالأضافة لأنه يعطى فرصة لإمكانية تخزين البضائع الجاهزة للتحميل في الفناء.

وتنتظم مجموعة من المحلات حول هذا الفندق في الوسط العمراني المحيط، وهناك فرضيتين في هذا الشأن أولهما: أن التجار المحليين قاموا ببنائهم من اجل إمداد هؤلاء التجار بالبضائع، أو أن التجار المسافرين كان لهم بعض التجارة المباشرة مع التجار المحليين كوكلاء مباشرين لهم، مما يخلق مجموعة من المراكز العمرانية

المنارة للاستشارات

ومراكز الأعمال الخاصة بكل نوع من التجارة في المدينة، ولم يظهر وجود اي فراغ يحوى وظيفة دينية داخل مبنى الفندق، بالرغم من وجود بعض الفنادق الخاصة بالجاليات الأجنبية احتوت على كنائس صغيرة في تلك الفترة ، مما يشير إلى أن هذا الفندق لم يكن لاستخدام التجار الغربيين، ويوجد بجوار الفندق من الجهة الغربية منشأ مهم وهو (الحمام)، ويظهر المسقط الافقي رابط بين الفندق والحمام ، وهو شيء طبيعي لإحتياج المسافرين المتعبين لمكان الإستحمام، و لكن المثير للاهتمام هنا ان وصف الفندق في الوقفية يوصفه (بالخرب)، ونجد أن المقريزي في كتاب (الخطط1364م – 1442م) يشير الى أن فندقين في القاهرة (فندق عمار الحمامي) بسويقة المسعودي و(الفندق الكبير) بجوار مكتب الإرث، قد تم بنائهم أيضا على أنقاض حمامات ايضا، مما يدعم فرضية ان مُنشئي الفنادق كانوا يبحثوا عن أنقاض حمامات بهدف إستخدام مصادر المياه والآبار بها لامداد الفندق بالمياه اللازمة، ولكن يظل ذلك افتراض.

2.1.2. فندق ومعصرة زيت السمسم (السرجة):

الملكية الثانية الموصوفة في الوقفية تتكون من مبنيين (فندق ومعصرة زيت)، ومن الصعب تحديد مكانهم بدقة، ولكن وصف الموقع الموجود يشير إلى أن مكانهم كان في زقاق المسك من جهة الجنوب وملاصقين لثلاثة أسواق نعتقد في وجودهم على شمال المحاجة العظمى بين الجامع الشرقي وباب البحر[xvi].

وقد تم تشييد هذا الفندق بنفس طراز (فندق البيض والقصب) ولكن مسقطه وتكوينه معقد أكثر، وهو يحتوي على صالة مركزية تنتظم حولها فراغات المخازن، ولكن في الدور الاول لا يوجد صالة مركزية إنما (رواق خشبي) يلف المكان كله ويطل على الدور الأرضي وهو محاط بالغرف، بالإضافة لوجود محلات محيطة بالفندق مما يدعم نظرية أن التجارة القادمة كانت تخرج مباشرة من المخازن للمحلات بدون وسطاء، كذلك لايشير مسقط الفندق لوجود أي فراغ مخصص لوظيفة دينية مثل الفندق السابق. (شكل رقم 1-2)

يوجد معصرة لزيت السمسم على الجانب الشرقي للفندق وهو مبنى بسيط من طابقين ملحق به مخبز صغير ومربط للحيوانات ويحتوى على بعض الأدوات البسيطة لإستخلاص الزيت، والمسقط الأفقي له بسيط وهو عبارة عن شكل مستطيل به محليين من الخارج، ويجدر الإشارة أيضا أن مصر كانت دولة مستوردة لزيت السمسم والذي كان ينتج نادرا بالبلاد وبالتالي وجود هذه المعصرة يدعم فرضية أن الفندق كان يستخدم لإقامة التجار وتخزين المنتج ثم عصره وتوزيعه على المحلات المحيطة، مع العلم أنه لايوجد إشارة لربط فراغي مباشر بين الفندق والمعصرة.

ونجد أن هذا التصميم ذو المسقط المركزي المفتوح فراغاته على فناء هو من التصاميم الشائعة لفنادق الجاليات في تلك الفترة في الإسكندرية ، ويعطي في الدور الأرضي مساحة للمناورة بحزم البضائع ويوفر حركة آمنة وانسيابية لعملية التخزين، ويحتوي على غرف الإقامة في الأدوار العلوية وهي غرف عددها أكبر من نظيراتها بفندق البيض والقصب، وعدد الغرف بالدور العلوي أكثر من عدد المخازن الموجودة مما يشير إلى أنه يمكنه قبول نزلاء من غير ذوي التجارة، مما يرجح تطبيقه لنمط فنادق الجاليات.

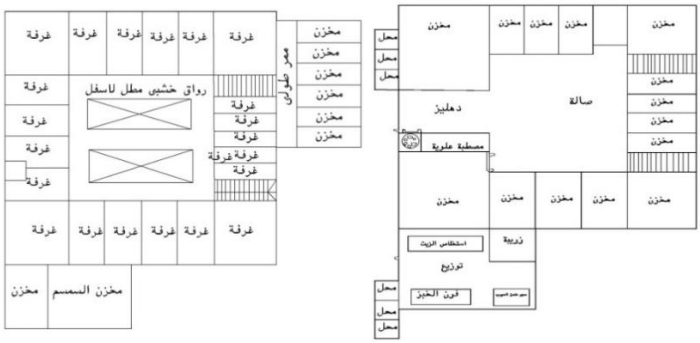

شكل رقم (1-2)
المسقط الافقي للدور الارضي لفندق ومعصرة زيت السمسم
المصدر: ورقة بحثية ل Neil Cristie[xvii]

المنارة للاستشارات

2.1.3. ورشة اعمال الزجاج (الزجَاجة):

الملكية الأخرى الموصوفة في هذه الوقفية هي (الزجاجة) أو ورشة تصنيع الزجاج، وقد تم وصف موقعها في الوقفية في منطقة معروفة بالحمامين الأخويين، والموقع الحالي لهذه المنطقة غير معروف، ولكن من الوصف نجد أنها قريبة من النيل وبالتالي فهي من الجهة الغربية للمدينة حيث يمر الخليج، وقد كانت الورشة من قبل وقفا للصابون (صبانة) وقد تم تغيير وظيفتها بمرونة طبقا لألية الإستثمار الموضوعة لإدارة أوقاف السلطان، ووصف المنشأ معماريا يشير لمسقط أفقي مستطيل يبدأ من الشارع بدهليز طولي يؤدي لأربع فراغات وينتهي الدهليز بصالة يفتح عليها مخزن وغرفة تصنيع الزجاج وفراغ مرتفع يفتح من خارج المبنى ويظهر كمسار رابط بين مبنيين، ومع عدم وجود وصف لهذا الفراغ في الوقفية فإننا نرجح أن يكون يتبع في ملكيته مبنى آخر، وقد كان ذلك شائعا في تلك الفترة خصوصا في الأوقاف الصغيرة، حيث كان يقوم صغار الواقفين بوقف غرفة أو محل وينقله تبعية إدارته لوقف آخر بغرض تعظيم عوائده الخيرية.

وقد كانت الورشة كما تشير الوقفية مشتركة الحدود مع بيوت تجار الذهب اليهود من جهة الشمال وورش جلي السيوف من الناحية الشرقية، ويرجح ذلك سبب تغيير وظيفة المنشأ من صبانة ألى زجاجة، لإحتياج ورش تصنيع الذهب للأعمال الزجاجية في اعمالهم، مما يزيد من عوائد الإستثمار بها ويحقق ركن أساسي من أركان الوقف وهو الإثمار والتنمية، ويشير أيضا إلى ان مدينة الاسكندرية كانت مدينة تحتوى جميع الطوائف الدينية بدون أي مشاكل في نسيجها الاجتماعي، (شكل رقم2-5).

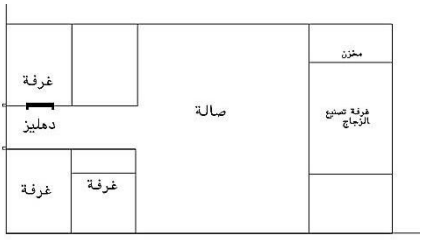

شكل رقم (3-1)
المسقط الأفقي لورشة الزجاج
المصدر: الباحث عن ورقة بحثية ل Neil Cristie [xviii]

2.1.4. المصبغة (المدبغة):

تقع في منطقة تدعى (الكتَابين) على الجانب الآخر من منطقة (بير جار) شرق المسلخ كما تم ذكره في الوقفية، وتذكر الوقفية أن الطريق من هذه الملكية غرب بير جار، وتوصف الطريق بأنه يجري من الشرق من الملكية الاخيرة حتى هذه المنطقة، وبالتالي فإن المصبغة ستقع في النهاية الغربية للمدينة بجوار (القُمرة).

وصف هذا المنشأ مُربك قليلا حيث نجد أنه وصف المنشأ بأنه عبارة عن دهليز يؤدي الى صالة يفتح عليها إيوانين وصفهم (بالمتقابلين) ثم ذكر لاحقا ان احد الايوانين من الناحية الشمالية والآخر من الناحية الغربية وليس الجنوبية، مع العلم أن الخريطة المعطاة تظهرهم متجاوريين طبقا لوصفهم وأن كاتب الوثيقة أخطأ ابتداءً عندما ذكرهم متقابلين، ويحتوى المنشأ غرفة للمياه ومخزت لتخزين الاخشاب المستخدمة في الحرق ومكان للغلايات، ومحلين على الواجهة لبيع المنتجات المصبوغة، بالإضافة لسلم يؤدي لدور علوي به غرفة علوية للتخزين (شكل رقم 1-4).

المنارة للاستشارات

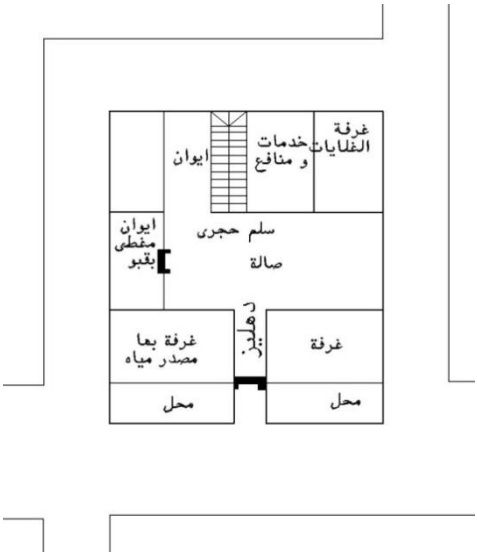

شكل رقم (4-1)
مصبغة الأقمشة
المصدر: رسم الباحث[xix]

2.1.5. معصرة الشيراج (زيت السمسم):

ويقع المنشأ في منطقة الدار الجديدة بجوار قيصرية العجم وفرن الصبانة، والمقصود (بقيصرية العجم) مجمع التجارة الخاصة بالأجانب، وبالتالي فهي مكان يوجد بالجانب الشرقي من الاسكندرية بجوار الميناء المستخدم بواسطة الأجانب، ويدعم ذلك ايضا ان السمسم لم يكن من النباتات المزروعة في مصر وبالتالي وجود هذه المعصرة في منطقة الأجانب حيث كانت تجلب بواسطة التجار.
ونجد أن وصف المنشأ يشير إلى أنه مبنى تم إعادة بناءه، ونجد أن تصميمه جيد جدا حيث أنه عبارة دهليز ينتظم حوله مربط للحيوانات المستخدمة في عملية طحن السمسم وفرن صغير ومعصرة وينتهي بصالة تحتوي على حجر الطحن وخزان استخلاص الزيت، والواجهة الخارجية للمنشأ تحتوي على محل لبيع الزيت بالإضافة الى مصدر مياه، ويحتوي المسقط الأفقي على فراغ سلم يؤدى لغرفتين لتخزين السمسم (شكل رقم 1-5) .

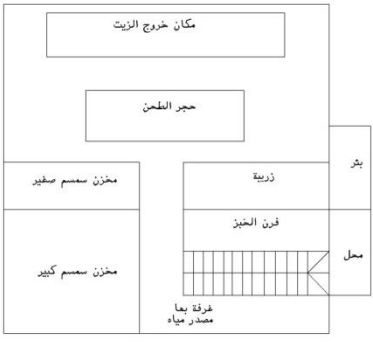

شكل رقم (5-1)
المسقط الافقي للدور الارضي والاول لمعصرة الشيراج (زيت السمسم)
المصدر: رسم الباحث[xx]

المنارة للاستشارات

2.1.6. مدى تحقيق قيم الوقف في منشئات وقفية السلطان الناصر محمد:

	الشمولية (المنفعة)		الإستدامة (المتانة)				الإستقلالية والحكم الذاتي
	الفعل الإقتصادي من خلال أداء الوظيفة	الفعل العمراني والاثر المباشر	المتانة الانشائية	الإستدامة الوظيفية	التوازن	التراكم	إستقلالية القرار التصميمي طبقا لشروط الواقف
فندق البيض والقصب	مخزن للحبوب والدواب ومكان لاقامة التجار والاتفاقات التجارية	نشأت حول المنشأ محلات للتجميع وتوزيع البضائع وتوكيلات تجارية ومحلات لخدمة التجار وحمامات لراحة النزلاء	استخدام الاحجار والطوب المحروق لتحقيق المتانة	اختيار الموقع قرب الميناء يحقق استدامة الوظيفة	خلق الفندق وسط عمراني متزن وظيفيا	وظيفة المنشأ ادت لتراكم الخدمات المساندة واصبح نقطة فعالة في العمران	محققة حيث ان المبنى مساند استثماري وليس موقوف لذاته وبالتالي الفعل الوظيفي به قابل للتغيير المستمر طبقا لشروط الواقف
فندق ومعصرة زيت السمسم	فندق ومخزن لحبوب السمسم ملحق به معصرة	نشأت حول المنشأ محلات لتوزيع الزيت وتوكيلات تجارية ومحلات لخدمة التجار	استخدام الاحجار والطوب المحروق لتحقيق المتانة	ندرة زراعة السمسم في مصر خلق بالفندق مركز تجاري اساسي لهذه الصناعة وعمل على استدامة الفعل الاقتصادي	خلق الفندق وسط عمراني متزن وظيفيا	وظيفة المنشأ ادت لتراكم الخدمات المساندة واصبح نقطة فعالة في العمران	محققة حيث ان المبنى مساند استثماري وليس موقوف لذاته وبالتالي الفعل الوظيفي به قابل للتغيير المستمر طبقا لشروط الواقف
ورشة الزجاج (الزجاجة)	ورشة لتصنيع منتجات الزجاج	المنشأ تتبع احتياج االوسط لعمراني وليس له اثر مباشر في ذاته	استخدام الاحجار لتحقيق المتانة	تغيير وظيفة المنشأ من وقف للصابون لورشة زجاج لضمان استمرارية المنشأ	المنشأ جزء من اتزان الوسط العمراني	لا يحقق تراكم	القرار التصميمي متغير طبقا لاحتياج الوسط المحيط
	حجم المنشأ معماريا من حيث المساحة واقتصاديا من حيث العائد يحدد مدى اسهامه في الوسط العمراني المحيط ويشير الى كونه مؤثر فعال ام لا						
معصرة زيت السمسم	معصرة لاستخراج زيت السمسم	المنشأ تتبع احتياج الوسط العمراني	استخدام الاحجار لتحقيق المتانة	ندرة زراعة السمسم في مصر خلق بالمنطقة مركز تجاري اساسي لهذه الصناعة وعمل على استدامة الفعل	المنشأ جزء من اتزان الوسط العمراني ومؤثر مباشر وفعال فيه	حقق تراكم ونشأت وظائف تابعة له مثل محلات توزيع	القرار التصميمي مستقل طبقا لاحتياج الموقع

المنارة للاستشارات

				الاقتصادي		الزيت	
وصف عام	ظهرت اشكال المنشئات بسيطة تحقق الغرض الوظيفي من انشائها وتم استغلال المساحات بها بشكل جيد، ونجد دائما اضافة تصميمية نتيجة لكون المنشأ وقف، حيث نجد سمات عامة ظاهرة في القرارات التصميمية من خلال استعراضنا للامثلة السابقة فهناك دائما مبرر لإختيار مكان المنشأ بالنسبة للوسط العمراني المحيط فنجد المنشأ الوقفي : 1- يتمم الوظائف الموجودة ويسد النقص الحادث بها (المصبغة بجوار المسلخ لتجهيز الجلود، المصبغة بجوار فندق الحرير) 2- يستغل امكانات المنشأ السابق ويعمل على استدامة مكانه (اختيار موقع الفنادق على خرائب الحمامات) 3- تغيير الوظيفة الاساسية للمنشأ طبقا للوظائف المطروحة في الوسط الجديد (تغيير وظيفة الصبانة للزجاجة لوقوعها في سوق الذهب)							

جدول رقم (1-1)
تحليل للعلاقة بين تأثير قيم الوقف على عمارة وشكل منشآت وقفية السلطان الناصر محمد بالإسكندرية
المصدر : الباحث

2.2. الخصائص المستنبطة من منشآت وقفية الناصر محمد:

- إن الوصف الدقيق للمنشآت بالوقفيات يمكن أن يعطينا تصورعن شكل العمارة الوظيفية في فترة كتابة الوقفيات، وكيفية التعامل الوقفي مع التصميم المعماري للمنشآت الخدمية بالوسط العمراني بتقنيات أكثر إستدامة من المنشآت التي يملكها الأفراد، حيث يظهر دائما إرتباط المنشأ مع الخدمات المحيطة (ورشة الزجاج وسوق الذهب، المصبغة وسوق الحرير، المسلخ والمدبغة، ....) كذلك تغيير وظيفة المنشآ طبقا للإحتياج الوظيفي المتولد في المنطقة مثل تغيير وقف الصابون الى ورشة الزجاج، بالاضافة للإعتماد على إمكانات الموقع عند إنشاء الوظائف المختلفة لتحقيق أقصى منفعة مثل إنشاء الفنادق على أطلال الحمامات لإستخدام الآبار المتخلفة عنها لمد الفندق بالمياه.

- نجد أن تطور وصف المنشئات بالوقفية يقل ويكون غير وافي كلما قلت أهميتها أوعوائدها الإقتصادية.

- تظهر الوثيقة الوقفية أن الأوقاف المساندة اقتصاديا (الموقوف ريعها على الوقف الاصلي) ذات وظائف متنوعة ومختلفة وموزعة على جميع أركان المدينة ومؤثرة في المستوى الحضري للمدينة.

- دائما نجد فلسفة في إختيار الموقع وربطه بالصناعات لضمان نجاح الوقف في تأدية وظيفته الرئيسية في تنمية رأس المال.

- الوقف من أهم خصائصه هو (المحلية) أو الإرتباط المباشر بين الوقف والموقوف عليه بإستثناء أوقاف الحرمين، إلا أن هذه الوثيقة ألقت ضوءا جديدا حول ذلك الموضوع، فنجد أن الوقف الرئيسي يقع في مدينة سيراقوس قرب القاهرة والمباني الموقوفة عليه تقع في الإسكندرية.

- ظهرت أشكال المنشآت بسيطة تحقق الغرض الوظيفي من إنشائها وتم إستغلال المساحات بها بشكل جيد.

- على عكس الأوقاف الكبيرة في العصور اللاحقة كوقف علي بك الكبير بمدينة طنطا، والذي شكل فيه الوقف النسيج الحضري وقام بتكوين الشكل الحديث للمدينة، نجد هنا أن إسهام الوقف في النسيج العمراني تابع لوظائف سابقة وليس محرك للعمران في حد ذاته، مع ضرورة الاشارة إلى أن الوقف الرئيسي (خانقاة الصوفية بسرياقوس) محرك عمراني جيد إنتشرت حوله الأسواق والأوقاف، وهذا يمكن تفسيره بالخلل الناتج عن عدم ارتباط عناصر الوقف مكانيا وعدم تطبيق مبدأ (المحلية) السابق الإشارة إليه.

- نجد دائما إضافة تصميمية نتيجة لكون المنشأ وقف، حيث نجد سمات عامة ظاهرة في القرارات التصميمية من خلال إستعراضنا للأمثلة السابقة فهناك دائما مبرر لإختيار مكان المنشأ بالنسبة للوسط العمراني المحيط فنجد المنشأ الوقفي : - يتمم الوظائف الموجودة ويسد النقص الحادث بها (المصبغة بجوار المسلخ لتجهيز الجلود،

المنارة للاستشارات

المصبغة بجوار فندق الحرير) 2- يستغل امكانات المنشأ السابق ويعمل على استدامة مكانه (اختيار موقع الفنادق على خرائب الحمامات).

- تغيير الوظيفة الاساسية للمنشأ طبقا للوظائف المطروحة في الوسط الجديد (تغيير وظيفة الصبانة للزجاجة لوقوعها في سوق الذهب).

- توضح الوقفية تنوع كبير في توزيع المنشآت على الأماكن المختلفة بمدينة الإسكندرية، مما يؤكد إسهام الوقف في تشكيل جزء كبير من عمران المدينة .

المراجع والمصادر:

1. [i] نوبي محمد حسن، قيم الوقف والنظرية المعمارية، مجلة اوقاف، العدد الخامس
2. [ii] امل شفيق عاصي، 2010.**مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الانسجة الحضارية للمدن التاريخية** / حالة دراسية: البلدة القديمة بمدينة نابلس. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس
3. [iii]
4. [iv] راغب السرجاني، **روائع الاوقاف في الحضارة الاسلامية**، نهضة مصر للنشر والتوزيع، اغسطس 2010
5. [v] امل شفيق عاصي، 2010.**مباني الأوقاف الإسلامية وأثرها في استدامة الانسجة الحضارية للمدن التاريخية** / حالة دراسية: البلدة القديمة بمدينة نابلس. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس ص 30:56
6. [vi]التأبيد: هو ضرورة استمرارية اداء الوقف لوظيفته وهو الشرط الاساسي للوقف او المعروف عند بعض الفقهاء بالحبس.
7. [vii]الإثمار: هو تحقيق عوائد دائمة للوقف تساعد في تطويره وصيانته.
8. [viii] نصر محمد عارف، نوفمبر 2008. **الوقف واستدامة الفعل الحضاري**. مجلة اوقاف، العدد 15، الكويت.
9. [ix] محمد محمد امين : استاذ التاريخ بالعصور الوسطى ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، وباحث متخصص في الأوقاف وله منشورات ودراسات متعددة حول الوقف منها (الوقف والحياة الإجتماعية في مصر) ، وقد قام بنشر ونحقيق وثائق وقف الناصر محمد في كتاب خاص اسمه (وثائق وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون - مستخرج من كتاب تذكرة النبيه لابن حبيب الحلبي) عام 1982، وتوفي امين في 18 ابريل 2015.
10. [x] : Nail Christie باحث متخصص في مركز الشرق الاوسط للتوثيق ، جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الامريكية ، وقد قام بنشر هذه الدؤاسة في ورقة بحثية بعنوان Reconstructing Life in Medieval Alexandria from an Eighth/Fourteenth Century Waqf Document عام 2004.
11. [xi] المنشئات المساندة: هي المنشئات التي تنشأ بغرض استثماري ، وتستخدم عوائدها في تحقيق مصارف وأغراض الوقف الاصلي
12. [xii] كمال منصوري، نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظرية جودة الخدمات، مجلة اوقاف – الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد 17، نوفمبر 2009
13. [xiii] Olivia Remie، reconsidering the origin of funduq ، studia islamica، 2001، page 195-196.
14. [xiv] Nail Christie، Reconstructing life in Medieval Alexandria from an Eighth/Fourteenth Century Waqf Documents، University of British Columbia، Middle east Documentation Center، 2012.
15. [xv] Felix Fabri، Voyage en egypte، translated by R.P. Jacques Masson، Paris.1975، page 59-61.
16. [xvi] عبد العزيز سالم، تاريخ الاسكندرية وحضارتها في العصر الاسلامي، الاسكندرية ، 1961م.
17. [xvii] المصدر: رسم الباحث، عن ورقة بحثية بعنوان (إعادة بناء الإسكندرية في العصور الوسطى)[xvii] ، وكتاب وقفية وقف السلطان الناصر محمد تحقيق: دكتور محمد محمد أمين[xvii]
18. [xviii] المصدر: رسم الباحث، عن ورقة بحثية بعنوان (إعادة بناء الإسكندرية في العصور الوسطى)[xviii] ، وكتاب وقفية وقف السلطان الناصر محمد تحقيق: دكتور محمد محمد أمين
19. [xix] عن ورقة بحثية بعنوان (إعادة بناء الإسكندرية في العصور الوسطى)، وكتاب وقفية وقف السلطان الناصر محمد تحقيق: دكتور محمد محمد أمين.

المنارة للاستشارات